أيسلندا تحافظ على صدارتها كأفضل دول العالم أداءً

تقرير: الكويت الأولى عربياً في مؤشري تكافؤ الفرص الاقتصادية والتعليم

تمكّنت الكويت من إحراز المركز الأول إقليمياً في ركيزتي تكافؤ الفرص الاقتصادية والتعليم التابعين للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي اليوم. هذا وتمكنت الدولة من التقدم ثلاث مراتب عن ترتيبها في تقرير العام الماضي لتساهم بذلك في تمكين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المحافظة على أدائها الإيجابي فيما يخص سد الفجوة بين الجنسين خلال عام 2018.

هذا وحققت الكويت أيضاً أداءً مبهراً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في انخراط القوى النسائية في المهن التي تتطلب مهنية وحرفية خاصة، حيث غيرت من ترتيبها العام في هذا المؤشر بما يعادل أربعة عشر نقطة!

إقليمياً، وبالرغم من التقدم المستمر، سيستغرق سدّ الفجوة بين الجنسين في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 153 عاما وذلك بمعدل التغيير الحالي. هذا وقد تصدّرت تونس الإقليم واحتلت المرتبة 119 عالمياً، تبعتها الإمارات بفارق نقطتين لتحل في المرتبة 121 عالمياً، حيث سدّت 64.2% من الفجوة بين الجنسين. ومن ناحية أخرى تظهر المملكة العربية السعودية (المرتبة 141، 59%) تقدماً طفيفاً، يشير إلى تحسن في المساواة في الأجور ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وفجوة أصغر بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي.

الفجوة العالمية بين الجنسين في عام 2018 – تحليلات

ساهم التحسّن العالمي في المساواة في الأجور وزيادة عدد النساء في الوظائف الفنية، في إبقاء الفجوة العالمية بين الجنسين صغيرة نسبياً لعام2018 ، وذلك على الرغم من التراجع العالمي في تمثيل المرأة سياسياً، والركود في نسبة عدد النساء في مكان العمل، إلى جانب زيادة عدم المساواة في الوصول إلى الصحة والتعليم.

ووفقا للتقرير، قد تم سدّ 68% من الفجوة العالمية بين الجنسين، والتي تقاس عبر أربع ركائز أساسية وهي: الفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي، والتحصيل العلمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي يشهده التقرير مقارنة مع العام الماضي، فإن هذه الخطوة إيجابية جداً، حيث أن عام 2017 كان أول عام – منذ بدء نشر التقرير عام 2006 – يشهد اتساعاً في الفجوة بدلاً من تقليصها في حجمها.

وبحسب الأداء العالمي الحالي، تشير البيانات إلى أن سدّ الفجوة بين الجنسين بشكل تام سيستغرق 108 عاما، بينما سيتطلب تحقيق التكافؤ في مكان العمل 202 عاما.

اعتماداً على نتائج وأرقام التقرير، يمكن استخلاص عدد من الاتجاهات الرئيسية التي تحدد الفجوة بين الجنسين في عام 2018. ومن بين الركائز الأربعة الأساسية التي يتم قياسها، فإن واحدة فقط – وهي الفرص الاقتصادية – شهدت تضيقاً للفجوة بين الجنسين. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تضيّق في فجوة الدخل، والتي وصلت إلى ما يقارب 51% تقريباً، وزيادة عدد النساء في الأدوار القيادية، والذي بلغ 34% على مستوى العالم.

ومع ذلك، وفي ركيزة الفرص الاقتصادية ذاتها، تشير البيانات إلى أن تراجع في عدد النساء المشاركات في القوى العاملة، الأمر الذي يعتبر مثيراً للقلق. يُقدّر أن هذا التراجع يعود إلى عدد من الأسباب، أحدها هو الأثر السلبي للأتمتة على الأعمال التي تقوم بها النساء تقليدياً. والثاني يعود إلى أن نسبة تمثيل المرأة أقل من المعدّل المطلوب في مجالات العمل المتنامية التي تتطلب مهارات ومعرفة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM. والثالث هو أن البنية التحتية اللازمة لمساعدة النساء على دخول القوى العاملة أو العودة إليها – بعد الأمومة والحضانة – مثل البنية التحتية لرعاية الأطفال والمسنين، ليست متطورة بالشكل الكافي وأن العمل غير المأجور يبقى في المقام الأول مسؤولية المرأة. وعليه فإن النتيجة الطبيعية للاستثمارات الهائلة التي قامت بها العديد من الاقتصادات لسد الفجوة التعليمية هي الفشل في تحقيق عوائد مثالية في معدلات النمو.

> ■ شواب : التدابير الاستباقية الداعمة للتكافؤ بين الجنسين ضرورية لصحة الاقتصاد العالمي ولصالح المجتمعات ككل
>
> ■ زهيدي: الشركات ذات القوى العاملة المتنوعة أكثر تحقق أداء أفضل

أما الركائز الثلاث الأخرى – التعليم والصحة والسياسة – فقد شهدت اتساعا في الفجوات بين الجنسين في عام 2018. وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، يمكن أن يعزى التدهور هذا العام إلى انخفاض عدد النساء المتقلدات لمناصب رؤساء الدول حول العالم. وعلى الرغم من ذلك، تشير البيانات أيضا إلى تفاوت واختلاف إقليمي، حيث يشهد 22 اقتصاداً غربياً تحسناً في التمكين السياسي للقوى النسائية ما يساهم في سدّ الفجوة المحلية على الرغم من توسعها في بقية أنحاء العالم. أما بخصوص تمثيل النساء في البرلمان، فإن هذه الاقتصادات الغربية الـ 22– والتي اغلقت مجتمعة 41% من الفجوة– شهدت تقدماً في عام 2018.وفي تعليق له، قال البروفيسور كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: «إن الاقتصادات التي ستنجح في ظل الثورة الصناعية الرابعة هي تلك القادرة على تسخير كل مواهبها المتاحة. وعليه فإن التدابير الاستباقية التي تدعم التكافؤ بين الجنسين والإدماج الاجتماعي ومعالجة الاختلالات التاريخية ضرورية لصحة الاقتصاد العالمي ولصالح المجتمعات ككل».

في حين أن الفجوة بين الجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) يتم تاريخها بشكل جيد، تشير دراسة جديدة أجريت بالتعاون مع LinkedIn إلى فجوة جديدة في مجال الذكاء الاصطناعي لا تنفك تتسع وتتطور، حيث تمثل النساء 22% من القوى العاملة فقط. تعتبر هذه الفجوة أكبر بثلاث مرات منها في أي من مجالات المواهب الصناعية. هذا ويشير التحليل انه بالإضافة إلى أن نسبة النساء مقارنة بالرجال في مجال الذكاء الاصطناعي هي سيدة واحدة مقابل كل ثلاثة رجال، فمن غير المرجح أن يتم تعيينهن في مناصب عليا أو تلك التي تتطلب خبرة ومهارات خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي. وتشير بيانات LinkedIn إلى أن النساء ذوات مهارات الذكاء الاصطناعي أكثر احتمالاً للعمل كمحللات للبيانات، وباحثات، ومدراء معلومات، ومعلمات، بينما الرجال أكثر احتمالية لتولي مناصب عليا أكثر ومربحة أكثر، كمهندسي برامج، ورؤساء الهندسة، ورؤساء تقنية المعلومات، ورؤساء تنفيذيين.

نظراً إلى عمق فجوة المواهب بين الجنسين في مجال الذكاء الاصطناعي، فإن هناك حاجة واضحة إلى اتخاذ تدابير استباقية لمنع تعميق الفجوة في الصناعات الأخرى التي يزداد فيها الطلب على مهارات الذكاء الاصطناعي. وهي صناعات تسيطر عليها القوى العاملة الذكورية بشكل تقليدي مثل التصنيع، والأجهزة والشبكات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن بعض القطاعات النسائية التقليدية مثل المؤسسات غير الربحية والرعاية الصحية والتعليم. ومن جانبها قالت سعدية زهيدي، رئيس مركز الاقتصاد والمجتمع الجديد، وعضو مجلس الإدارة لدى المنتدى الاقتصادي العالمي: «يجب على الصناعات أن تساهم بشكل استباقي في تحقيق المساواة بين الجنسين في مستقبل العمل من خلال التدريب الفعال وإعادة التهيئة والتدريب وتوجيه التدخلات ومسارات الانتقال الوظيفي الملموسة التي تلعب دوراً أساسياً في تضييق الفجوات الناشئة بين الجنسين وعكس الاتجاهات التي نشهدها اليوم. وهذا الأمر في يصبّ في مصلحة الشركات على المدى البعيد، حيث أن الشركات ذات القوى العاملة المتنوعة أكثر تحقق أداءً أفضل».

الكويت تتفوق اقتصاديا وتعليميا وفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين

مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين

تمكنت أيسلندا من سدّ أكثر من 85.8% من إجمالي الفجوة بين الجنسين، وعليه، فإنها تحتل المرتبة الأولى في المؤشر للسنة العاشرة على التوالي، وتبقى أيسلندا واحدة من أسرع بلدان العالم تحسناً منذ عام 2006. على الرغم من الأداء المتميز، فقد شهدت أيسلندا انخفاضاً طفيفاً في المشاركة الاقتصادية والفرص بعد زيادة الفجوة بين الجنسين في عدد القوى النسائية في مجال التشريعات السياسية، وكبار المسؤولين والمدراء.

وتشمل الاقتصادات الأخرى في ترتيب العشر الأوائل بلدان الشمال، حيث حلت النرويج ثانية، بسدّ 83.5% من الفجوة، والسويد ثالثة، حيث سدت 82.2%، وفنلندا رابعة، بسدّ 82.1%. هذا وتمكنت نيكاراغوا من تحسين أدائها متجاوزة رواندا لتصل إلى المركز الخامس (80.9%)، بينما شهدت رواندا توقفاً في تحسنها الذي استمرّ لبضعة سنوات، وحلت سادسة (80.4%). أما أحدث المشاركين في المراكز العشرة الأولى فهي ناميبيا (المرتبة العاشرة، 78.9%)، وهي الدولة الثانية من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي تحرز مرتبة متقدمة.

من بين مجموعة دول مجموعة العشرين، تتقدم فرنسا مجدداً –على الرغم من خسارتها لمرتبة واحدة – وتحل في المركز الثاني عشر (77.9%)، تليها ألمانيا (14، 77.6%)، ثم المملكة المتحدة (15، 77.4%)، وكندا (16، 75.5%)، ومن ثم جنوب أفريقيا (19، 75.5%). هذا وتخسر الولايات المتحدة نقطتين وتحل في المرتبة الـ 51 (72%). ومن الدول التي أحرزت ترتيباً أقل من 100، الصين (103، 67.3%)، والهند (108، 66.5%)، واليابان (110، 66.2%)، وجمهورية كوريا (115، 65.7%)، وتركيا (130، 62.8 %) والمملكة العربية السعودية (141، 59%).

وبشكل عام، فإن أوروبا الغربية (والتي سدّت 75.8% من الفجوة) هي الإقليم الأكثر تكافؤاً بين الجنسين، وهي موطن لأربع أفضل دول أداءً عالمياً – أيسلندا والنرويج والسويد وفنلندا. وبحسب معدلات التقدم الحالية، سيتم إغلاق الفجوة بين الجنسين في أوروبا الغربية خلال 61 عاماً. ويبقى أداء سويسرا في المرتبة 20، 75.5% مستقراً منذ العام الماضي، ويصاحب التحسّن في مجال التمكين السياسي، اتساعاً للفجوة في المشاركة والفرص الاقتصادية. بعد تقدم دام ستّ سنوات، بدأت الفجوة بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء تتوسع مجدداً، ولا تزال رواندا (6، 80.4%) تتصدر المنطقة رغم أنها تراجعت مرتبتان إثر تراجعها في المشاركة الاقتصادية والفرص، ويعود تقدم أداء ناميبيا جزئياً إلى زيادة نسبة النساء في البرلمان، أما جنوب أفريقيا (19، 75.5%) فأحرزت تقدماً في ركيزة التمكين السياسي، إلا أنها شهدت أيضاً تراجعاً طفيفاً في المساواة في الأجور. وعلى صعيد آخر، سيستغرق سدّ متوسط الفجوة المتبقية في إقليم شرق أوروبا ووسط آسيا (29.3%) 153 عاماً. وتمكنت كلّ من لاتفيا (17، 75.8%)، وجمهورية التشيك (82، 69.3%) وجمهورية سلوفاكيا (83، 69.3%) من سدّ الفجوة في ركيزتي الصحة والبقاء على قيد الحياة، والتحصيل العلمي. هذا وتمكّنت روسيا الاتحادية (75، 70.1%) من سدّ الفجوة في التعليم الثانوي هذا العام، كما شهد تحسينات في المساواة في الأجور وتقلد المرأة للمناصب القيادية، إلا أن التقدم المتسارع في البلدان الأخرى في ركيزة التمكين السياسي أدى إلى تراجع عام في ترتيب روسيا.أما منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، والتي تعدّ موطناً لاثنتين من الدول في ترتيب العشر الأوائل، فلا يزال متوسط الفجوة التي تتطلب سدّاً فيها يبلغ 31.7% . وفي الوقت الذي تمكنت فيه أربعة دول من المنطقة فقط من سدّ فجوة التحصيل العلمي، فإن أكثر من نصف دول المنطقة قد سدت الفجوة فيما يخصّ العمال المهنيين والفنيين، مما يشير إلى تحقيق نجاح نسبي في إدماج النساء ذوات المهارات العالية والتعليم العالي في القوى العاملة. من أصل 18 دولة في المنطقة التي يشملها المؤشر، حسّنت 14 دولة من إجمالي أدائها مقارنة بالعام الماضي.تعتبر أميركا الشمالية إحدى المناطق التي حققت أكبر تقدم بشكل عام، ويصل معدل الفجوة بين الجنسين إلى 27.5%، وتحتفظ كندا (16، 77.1%) بتقدمها في المنطقة بالإضافة إلى موقعها في المراكز العشرين الأولى عالمياً، وذلك بتحسن طفيف عبر مجموعة من المؤشرات الفرعية. أما الولايات المتحدة (51، 72%)، فقد تراجعت درجتان منذ العام الماضي، إلا أنها شهدت تحسناً متواضعاً في الفرص الاقتصادية والمشاركة يقابله انخفاض في التكافؤ في المناصب الوزارية.

وتعد منطقة جنوب آسيا من أسوأ الأقاليم أداءً، حيث تبقى الفجوة بين الجنسين عند 34.2%، إلا أنها مع ذلك تتقدم على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعتبر بنغلاديش (48، 72.1%) الأفضل أداءً في المنطقة وتحتل لنفسها مركزاً بين الخمس الأوائل على الصعيد العالمي فيما يخصّ ركيزة التمكين السياسي، إلا أنها في المقابل تشهد توسعاً للفجوة في مؤشر المشاركة في القوى العاملة. هذا وقد شهدت الهند (108، 66.5%) تحسناً في المساواة في الأجور كما واغلقت فجوة التعليم العالي بشكل كامل للمرة الأولى، إلا أنها في الوقت ذاته لم تتمكن من إحراز أي تقدم في ركيزة الصحة والبقاء، وعليه فهي تبقى أسوأ دول العالم تحسناً في هذا المؤشر الفرعي على مدى العقد الماضي.

البنك المركزي الياباني يبقي على سياسته النقدية دون تغيير

اعلن البنك المركزي الياباني امس الخميس ابقاءه لسياسته النقدية دون تغيير لتثبيت معدل التضخم عند اثنين في المئة.

وقال البنك في بيان له عقب اجتماع لمجلس ادارته ان محافظ البنك هاروهيكو كوروداواغلبية اعضاء المجلس صوتوا بالموافقة على مواصلة تطبيق معدل فائدة سلبي 1ر0 في المئة على جزء من الحسابات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية في البنك المركزي.

واشار الى قراره بابقاء العائدات على السندات الحكومية القياسية ذات العشر سنوات بنحو صفر في المئة موضحا ان العائدات قد تتغير في الاجل الطويل اعتمادا على التطورات الاقتصادية والأسعار.

واضاف البنك انه سيواصل شراء السندات الحكومية لزيادة ممتلكاته بمعدل سنوي يبلغ نحو 80 تريليون ين ياباني (711 مليار دولار) وشراء الصناديق المتداولة في البورصة.

واعرب عن عزمه الابقاء على المستويات الحالية لمعدلات الفائدة القصيرة والطويلة الأجل التي تعتبر منخفضة جدا في ظل عدم التأكد من وضع النشاط الاقتصادي والأسعار وآثار زيادة ضريبة الاستهلاك في اكتوبر 2019.

وقال صناع القرار في البنك عن تقييمهم لثالث أكبر اقتصاد في العالم «ان اقتصاد اليابان يتوسع بشكل معتدل مع دورة فعالة من الدخل الى الانفاق».

ووفقا لبيان البنك المركزي فان الصادرات والاستثمارات الثابتة في الأعمال التجارية كانت في تزايد وظلت معنويات الشركات عند مستوى ملائم.

واضاف البنك ان الاستهلاك الخاص يتزايد بشكل معتدل على الرغم من وجود تقلبات في تحسن معدل الوظائف ووضع الدخل.

مبيعات العقار للأجانب بتركيا ترتفع 117.1 في المئة خلال نوفمبر

اظهرت بيانات احصائية تركية أمس الخميس ارتفاعا في مبيعات العقارات للأجانب بنسبة 1ر117 في المئة خلال نوفمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

واوضحت البيانات التي اصدرتها مؤسسة الاحصاء التركية ان العدد الاجمالي لمبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال نوفمبر الماضي بلغ 4672 عقارا.

واشارت الى ان العراقيين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 1003 عقارات في نوفمبر الماضي تلاهم الايرانيون بشراء 463 عقارا ثم الأفغان والروس ثالثا بشراء 261 عقارا ثم السعوديون بشراء 233 عقارا.

واضافت ان مدينة اسطنبول كانت أكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في نوفمبر الماضي اذ بلغ عدد العقارات المبيعة 1922 عقارا تلتها (انطاليا) بعدد 797 عقارا ثم (بورصة) ب 301 عقار وانقرة ب 278 عقارا و(يالاوا) ب 229 عقارا.

وفيما يتعلق بمبيعات العقارات في تركيا بشكل عام اشارت البيانات الى انها سجلت انخفاضا خلال نوفمبر الماضي بنسبة 27 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي اذ تم بيع 89626 عقارا في جميع انحاء تركيا.

ولفتت البيانات الى ان اسطنبول جاءت بالمرتبة الاولى بين المدن التركية الأكثر بيعا للعقارات في نوفمبر الماضي اذ بلغت مبيعاتها 16058 عقارا تلتها انقرة بعدد 7834 عقارا ثم (ازمير) بعدد 4773 عقارا فيما حلت مدينة (هكاري) بأسفل القائمة بمبيعاتها البالغة ثمانية عقارات.

وكان البنك المركزي التركي أعلن يوم الثلاثاء الماضي ارتفاع مؤشر أسعار العقارات في تركيا بنسبة 3ر11 في المئة في أكتوبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وقال البنك في تقرير ان أسعار العقار بمدينة اسطنبول ارتفعت بنسبة 14ر6 في المئة والعاصمة انقرة بنسبة 81ر9 في المئة في حين ارتفع بمدينة (ازمير) ثالث أكبر المدن التركية بنسبة 43ر13 في المئة خلال أكتوبر الماضي.

بهدف تطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم العملية

«علي عبدالوهاب المطوع» تطلق أكاديمية التميز لموظفيها

جانب من فعاليات التدريب بالاكاديمية

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن إطلاق أكاديمية التميز لموظفيها بهدف تطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم العملية وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية مكثفة في مختلف قطاعات الشركة بالتعاون مع الأفضل في هذا المجال.

تقدم أكاديمية التميز التي يديرها إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية دروس عدة وتجارب حية وورش تدريبية مكثفة عن كيفية التميز والريادة ومبادئ العمل الصحيحة لخلق قادة في العمل وتشجيعهم على تبني أفضل الممارسات، ليكون حافزاً إضافياً للشركة وموظفيها في سعيهم المتواصل لتحقيق التميز في الأداء وتجاوز توقعات الشركاء والعملاء على حد سواء.

ويأتي إطلاق هذه الأكاديمية استمراراً لسعي شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، كإحدى أعرق مؤسسات القطاع الخاص الكويتي، في خلق كفاءات شابة ذات خبرة واسعة في أسس التعامل مع العملاء وصقل مهاراتهم في التواصل والإدارة والروح الجماعية في العمل وتطوير القادة لمستوى أعلى من الإنجاز.وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل علي المطوع: «لقد استطعنا خلال مسيرتنا الممتدة على أكثر من 100 عاماً أن نترك بصمة في كل بيت في الكويت وذلك من خلال ريادتنا في مختلف القطاعات التي نعمل بها. وإن هذا النجاح لم يكن ليحصل لولا جهد وتفاني موظفينا في العمل، ومن هذا المنطلق وحرصاً منا على تقديم الأفضل دائماً والمواصلة في التميّز والريادة، أطلقنا أكاديمية التميز للموظفين لتشجيعهم على تبني مبادئ ومفاهيم التميز في العمل وخلق بيئة تسعى لتعزيز الابتكار وتطور ونمو الشركة.»يذكر أن المشاركين في أكاديمية التميز يحصلون على شهادات على جهودهم المبذولة وحرصهم على تعلم المزيد وتشجيعاً لهم على مواصلة العمل الدؤوب وصقل مهاراتهم العملية باستمرار.ومن الجدير بالذكر أن شركة علي عبدالوهاب المطوع هي من أكبر الشركات التجارية في الشرق الأوسط وتدير عملها في قطاعات مختلفة مثل السلع الاستهلاكية وأدوات المنزل والمطابخ والأثاث والرحلات الخارجية ومستلزمات البر وقطاع العقار وغيرها. كما تمثل أكثر من 100علامة تجارية عالمية في قطاعي الجملة والتجزئة وتشهد نمواً كبيراً في سوق الشرق الأوسط.